



حوث المالية والتجارية - المجلد (21) - العدد الرابع - أكتوبر



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (21) - العدد الرابع - أكتوبر 2020

معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط
في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الإستثمار
بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

**"The surplus rate of insurance activity as a mediating
variable in the relationship of some financial and
organizational variables to the return on investment in people
insurance companies and the formation of funds"**

د. إبراهيم معزوز فهمي

د. عبد الحكم عبد السميع رمضان على

مدرس بقسم الرياضة والتأمين

مدرس إدارة الأعمال

كلية التجارة، جامعة بني سويف

الجامعة العمالية، فرع القاهرة

رابط المجلة: <https://jst.journals.ekb.eg/>

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تحديد تأثير بعض المتغيرات المالية والتنظيمية (كمتغيرات مستقلة) على معدل فائض النشاط التأميني (كمتغير وسيط) وكذلك على عائد الاستثمار (كمتغير تابع)، وتحديد تأثير معدل فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار، واختبار العلاقة الوسيطة لمعدل فائض النشاط التأميني لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال عام 2019، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)، وتحليل البيانات تم استخدام برامج Excel 2010، SPSS Statistics 20، SPSS Amos 22. ومن نتائج الدراسة: وجود علاقة عكسية وذات دلالة معنوية بين عدد منتجي وثائق التأمين والتعويضات المباشرة وبين فائض النشاط التأميني، وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين صافي دخل الاستثمارات المخصصة، والمصروفات العمومية والإدارية وبين فائض النشاط التأميني. كذلك وجود علاقة عكسية وذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وعائد الإستثمار، ووجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين فائض النشاط التأميني وعائد الاستثمار. كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة وسيطية كاملة لفائض النشاط التأميني لعلاقة عدد منتجي التأمين بعائد الإستثمار. وأيضاً لعلاقة صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة بعائد الاستثمار.

الكلمات المفتاحية:

معدل دوران الأصول، معدل فائض النشاط التأميني، معدل الاستثمار، نمذجة المعادلة البنائية



Abstract

This study aimed at determining the effect of some financial and organizational variables on the surplus rate of insurance activity and on the return on investment, determining the effect of the surplus rate of insurance activity on the return on investment, and testing the intermediate relationship of the surplus rate of insurance activity of the insurance company and the formation of funds during the year 2019, and to achieve the objectives of the study, a modeling was used. Structural equation (SEM), and for data analysis, Excel 2010, SPSS Statistics 20, SPSS Amos 22 programs were used. Among the results of the study: the presence of an inverse and moral relationship between the number of producers of insurance policies and direct compensation and the surplus of insurance activity, and the presence of a positive and significant relationship between the net income of allocated investments, general and administrative expenses and the surplus of insurance activity. Also, there is an inverse and moral relationship between the size of the company and the return on investment, and the existence of a positive and moral relationship between the surplus of insurance activity and the return on investment. The results also showed that there is a complete intermediate relationship of the surplus insurance activity to the relationship of the number of insurance producers to the investment return. And also for the relationship of net income from earmarked investments to investment return.

Key words

Asset turnover ratio, surplus rate of insurance activity, investment rate, structural equation modeling

مقدمة:

تتيح طبيعة النشاط التأميني للشركات العاملة في هذا المجال تجميع حجم ضخم من الأموال، من خلال الأقساط المحصلة من المؤمن لهم، لذلك لا يقتصر عمل شركة التأمين على الوظائف الفنية والقيام بالأنشطة التأمينية، وإنما تقوم شركة التأمين بوظائف مالية أخرى؛ بغرض عدم ترك الأموال المتجمعة لديها عاطلة دون استثمارها والإستفادة منها. تتميز تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بطول مدة الوثائق عن أنواع التأمينات الأخرى، لذا يتكون لديها قدر هائل من الأموال (حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين) التي يمكن توجيهها للإستثمار في مجالات متنوعة تحقيق عائد استثمار مناسب. وللمحافظة على هذه الأموال وتحقيق عائد استثمار مناسب، فقد حدد القانون المصري في شأن الإشراف والرقابة على التأمين، مجالات وقنوات الإستثمار والنسب المسموح بها لشركة التأمين.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على عائد الاستثمار بشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، أهمها وفي مقدمتها فائض النشاط التأميني للشركة، فكلما حققت الشركة فائض من أنشطتها التأمينية؛ مكنها ذلك من استثمار حجم أموال مناسب؛ وبالتالي تحقيق عائد استثمار مناسب، وبجانب تأثير فائض النشاط التأميني كذلك يتأثر عائد الإستثمار بشركة تأمينات الأشخاص ببعض العوامل والمتغيرات المالية والتنظيمية، والتي تعد متغيرات للنشاط الإداري للشركة، تلك المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر على فائض النشاط التأميني للشركة.

وتحاول هذه الدراسة تحديد طبيعة علاقة متغيرات النشاط الإداري متمثلة في بعض المتغيرات المالية والتنظيمية (عدد منتجي وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الإنتاج، م.عمومية وإدارية، صافي الدخل من الإستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) وتأثيرها على فائض النشاط التأميني، كما تسعى الدراسة أيضاً إلى تحديد مدى تأثير عائد الإستثمار بمتغيرات النشاط الإداري سالف الذكر مع فائض النشاط التأميني، كذلك توضيح دور معدل الفائض التأميني كمتغير وسيط بين متغيرات النشاط الإداري وعائد الاستثمار بشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. من أجل هذا الغرض تستخدم الدراسة الحالية أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling (SEM)، لملائمته لطبيعة هذه الدراسة.

1/1 طبيعة الدراسة وتساؤلاتها:

يتوفر لدى شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال - ككافة فروع التأمين - حصيلة كبيرة من الأموال والمتمثلة في حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين، لذا تعد قرارات الاستثمار بشركة



التأمين من القرارات الهامة، وأن النشاط الاستثماري لهذه الشركات لا يقل أهمية عن نشاطها التأميني؛ لذا ينصب اهتمام الإدارة بشركة التأمين على تحقيق فائض مناسب من نشاطها التأميني، وكذلك تحقيق عائد استثماري مناسب.

وقد قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية على عينة من خمس شركات من شركات التأمين على الحياة المصرية؛ ومقابلة بعض المديرين بهذه الشركات، ومن خلال دليل الدراسة الاستطلاعية المصمم تحت إشراف أحد أساتذة إدارة الأعمال⁽¹⁾، تم الوقوف على أن هناك بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بشركة التأمين تؤثر على النشاط التأميني وتحقيق فائض مناسب، كما أن عائد الاستثمار يتأثر بهذا الفائض، بالإضافة إلى تأثيره ببعض المتغيرات المالية والتنظيمية (عدد منتجي وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الإنتاج، م.عمومية وإدارية، صافي الدخل من الإستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) أو متغيرات النشاط الإداري بشركة التأمين؛ وهو ما دفع الباحثين لاختيار نقطة البحث هذه.

لذا يمكن صياغة المشكلة البحثية للدراسة في السؤال التالي: إلى أي مدى يعد معدل فائض النشاط التأميني متغيراً وسيطاً في علاقة العوامل والمتغيرات المالية والتنظيمية (متغيرات النشاط الإداري) بعائد الاستثمار لشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية، هي:

- ما مدى تأثير العوامل والمتغيرات المالية والتنظيمية على فائض النشاط التأميني لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟
- ما مدى تأثير العوامل والمتغيرات المالية والتنظيمية على عائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟
- ما مدى تأثير فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟
- ما هو دور فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط العلاقة بين المتغيرات المالية والتنظيمية وبين عائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟

2/1 أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1 (د. محمد نمر على أحمد، أستاذ إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة سوهاج.

معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الإستثمار
بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال د. عبد الحكيم عبد السميع رمضان على د. إبراهيم معزوز فهمي

- تحديد تأثير بعض المتغيرات المالية والتنظيمية على معدل فائض النشاط التأميني لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟
- تحديد تأثير بعض المتغيرات المالية والتنظيمية على عائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟
- تحديد تأثير معدل فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص؟
- اختبار دور معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الاستثمار لشركة تأمينات الأشخاص.

3/1 أهمية الدراسة:

- 1/3/1 أهمية نظرية: وتتمثل في وجود فجوة علمية بهذا الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته، ويأمل الباحثان في تقديم مساهمة علمية لإثراء المكتبة العربية في الإدارة والتأمين.
- 2/3/1 أهمية تطبيقية: وتتمثل في أن نتائج الدراسة سوف تعمل على تفسير وتوضيح العلاقة بين متغيرات النشاط الإداري والنشاط الاستثماري، والتي تؤثر على فائض النشاط التأميني، وبالتالي تؤثر على أرباح شركة التأمين.

ثانياً: مراجعة الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة:

1/2 مراجعة الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (محمد، السهلاوي، 2017) تحليل العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وتحديد أهم عوامل تحقيق الفائض. وتم استخدام التحليل العاملي لتحقيق هذا الهدف. ومن نتائج الدراسة: تأثر الفائض التأميني طردياً بعوامل: صافي الأقساط المكتسبة، دخل الاستثمار، والإيرادات الأخرى، وتأثر هذا الفائض عكسياً بعوامل: عمولات إعادة التأمين، صافي المطالبات، تكاليف الاكتتاب، مصروفات عمومية وإدارية، ومصروفات بيع وتسويق. كما استهدفت دراسة (المسعودي، إبراهيم، 2016) تحليل مؤشرات النشاط والربحية لشركتي التأمين العراقية والوطنية لتشخيص قدرتها على تغطية المخاطر التي تتعرض لها، وتقييم كفاءة استخدام أصولها، وتحديد قدرتها في توليد الأرباح من الأنشطة التأمينية. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في مؤشرات النشاط والربحية بشكل عام بين الشركتين، ووجود بعض الفروق المعنوية على مستوى المؤشرات الفرعية للنشاط والربحية. وركزت الدراسة على ضرورة التعامل بكفاءة مع عناصر تكاليف نشاط التأمين لتعظيم معدل فائض النشاط التأميني، وذلك باستخدام أساليب ناجحة في تسويق الخدمات التأمينية.



واستهدفت دراسة (ماء البارد، 2014) التعرف على أثر متغيرات البيئة الداخلية على أداء شركات التأمين في سوريا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضعف خبرة خريجي الجامعات بالعلوم التطبيقية في مجال التأمين، وأنهم لا يملكون الخبرة بالمجال التكنولوجي في مجال التأمين، وأغلبهم يحصل على هذه المعرفة من خلال التدريب، وأن احتكار القطاع العام للعمل التأميني أدى إلى ضعف الخبرات. وقد بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين أسلوب تعامل العاملين مع العملاء وأداء شركات التأمين، لذا أكدت على أهمية التدريب في مجال التأمين، فالعمل في المجال التأميني يحتاج إلى مهارات متعددة كالتفاوض والإقناع والمعرفة الخ، ويحتاج إلى أشخاص متميزين. ورغم أن رأسمال شركات التأمين السورية متقارب، إلا أن الشركات الضخمة بخدماتها وعقودها هي شركات تحقق أرباحاً أكثر من غيرها، كما أن حجم الشركة يؤثر على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، ويساعد في نمو الأعمال بشكل سريع. وتناولت دراسة (مرزة، البلداوي، 2017) الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة وأثرها في الملاءة المالية في شركات التأمين العراقية العامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد ومعالجة متغيراتها، وتوصلت الدراسة إلى أن من أسباب زيادة معدلات الإلغاء في وثائق التأمين على الحياة: التضخم النقدي، التفكير في شراء الاحتياجات الأساسية أكثر من وثائق التأمين، انعدام رغبة بعض الأفراد في استمرار وثيقة التأمين لضالة مبالغ التعويض، اندفاع بعض الأفراد نحو الإنفاق الاستهلاكي، المستوى الثقافي والوعي لدى المؤمن لهم، ومدى ملائمة التأمين على الحياة مع المعتقدات الدينية لبعض الأفراد. وأكدت دراسة (طه، 2015) على ضرورة تقديم الخدمات التأمينية للعملاء بصورة متميزة بعيدة عن المزايا الوهمية وتلبية الاحتياجات التأمينية والتي تغطي أخطارهم الشخصية وغيرها، وهو ما يدفعهم لعدم التفكير في إلغاء الوثائق التأمينية. وبينت الدراسة الانعكاس الإيجابي لبرامج تدريب العاملين والمنتجين في معدلات إلغاء الوثائق التأمينية، وضرورة ربط مستحقات المنتجين بنسب الإلغاء التي تتحقق في إنتاج كل منهم. بجانب ضرورة بذل الجهد في اختيار المحصل المناسب لتمثيل الشركة تمثيلاً مشرفاً مع ربط المزايا النقدية التي تصرف له بنسب تحصيله.

واستخدمت دراسة (Hifza, 2011) أسلوب الإنحدار المتعدد في بيان تأثير كل من: عمر الشركة، وحجم الشركة، ومعدل الخسارة على الربحية، لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في باكستان. وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية تربطها علاقة طردية مع كل من حجم رأس المال وحجم الشركة، وعلاقة عكسية مع كل من رافعة التشغيل ومعدل الخسارة أما عمر الشركة فليس له علاقة إحصائية يمكن الاعتماد عليها. في حين توصلت دراسة (ماضي، 2004) إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على نسبة عائد الاستثمار للشركات محل الدراسة تتمثل في: الزيادة السنوية

في نشاط الشركة (معدل نمو أقساط وثائق التأمين)، حجم الأموال المستثمرة، خبرة شركة التأمين، التوزيع النسبي لمحافظ الاستثمارات، نسبة الزيادة في حجم الأموال المستثمرة، ومعدل الفائدة السائد في السوق. وقد اعتمدت الدراسة على تصميم نموذج كمي لتحديد أكثر المتغيرات تأثيراً على نسبة العائد، وذلك باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد المدرج لكل شركة من شركات التأمين العاملة في السوق المصرية.

كما هدفت دراسة (المومني، 2016) إلى التعرف على العوامل المؤثرة على العائد على الاستثمار في شركات التأمين الأردنية مثل: هامش صافي الربح، فرص نمو الشركة، حجم الشركة، نسبة المديونية، ومعدل دوران أصول الشركة. وتم اختيار عينة من 13 شركة خلال الفترة 2002-2014. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين فرص النمو، ومعدل دوران الأصول وبين عائد الإستثمار، ووجود أثر سلبي بين حجم الشركة، ونسبة المديونية وبين عائد الإستثمار بشركات التأمين الأردنية. هدفت دراسة (سالم، 2008) أيضاً إلى تقييم أداء محفظة الاستثمارات في شركات التأمين المصرية، وتحديد العوامل المؤثر عليها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النشاط التأميني والنشاط الاستثماري هما وجهان لعملة واحدة فكل منهما يكمل الآخر ويعتمد عليه. ومن بين العوامل المؤثرة على أداء محفظة استثمارات شركات التأمين المصرية عوامل خاصة بربحية شركات التأمين مثل عائد الاستثمارات، الكفاءة الإنتاجية والممثلة في نسبة المصاريف الإدارية، وحجم شركة التأمين. إلخ، عوامل خاصة بكفاءة وإدارة الإستثمار مثل عوائد الإستثمار، والمخاطرة. كما أظهرت النتائج أن من عوامل ربحية شركات تأمينات الأشخاص: مؤشر أسعار التأمين نتيجة زيادة الأقساط المكتسبة، وانخفاض التعويضات، يليه مؤشر عائد الإستثمار ثم مؤشر حجم الشركة، مؤشر المنافسة الخارجية، وأخيراً مؤشر الكفاءة الإنتاجية.

اعتمدت دراسة (اسماعيل، 2012) على استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis، وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية [SEM]، لمزايا هذا الأسلوب، وملائمته لطبيعة الدراسة، والتي من بينها تحديد أهم المؤشرات المؤثرة على تنمية ربحية شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة العربية السعودية. ومن نتائج الدراسة أن هناك مؤشرات مالية لها تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على فائض النشاط التأميني، وعلى ربحية أو خسارة شركة التأمين. كما وضعت دراسة (B.Charumathi, 2012) نموذج كمي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات تأمينات الحياة في الهند، واعتمدت على معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وشملت المتغيرات المستقلة: رافعة التشغيل، حجم المنشأة، معدل نمو الأقساط، السيولة، مخاطر الأكتتاب، ونسبة حقوق الملكية.



وتوصلت الدراسة إلى أن رافعة التشغيل، معدل نمو الأقساط، وحقوق الملكية لهم علاقة عكسية مع الربحية، أما باقي المتغيرات فعلاقتها طردية مع الربحية.

وباستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية - وحسب علم الباحثين - يتضح وجود فجوة بحثية تتمثل في عدم وجود دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة وربطت بين متغيرات الدراسة الحالية، ولم يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات على عائد الاستثمار بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، كذلك لم يتم دراسة معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط بين متغيرات النشاط الإداري (عدد منتجي وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الانتاج، م.عمومية وإدارية، صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) وبين عائد الاستثمار بهذه الشركات. مما استلزم إجراء هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية.

2/2 متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (1) أنواع متغيرات الدراسة ومصادرها

جدول رقم (1)

أنواع متغيرات الدراسة ومصادرها

نوع النشاط	رمز واسم المتغير	نوعه	المصدر
النشاط الإداري (متغيرات خارجية)	(X1) عدد منتجي وثائق التأمين.	مستقل	الهيئة العامة للرقابة المالية، بيانات غير منشورة.
	(X2) حجم الشركة (حجم الأقساط المباشرة)	مستقل	الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين 2019، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص 145.
	(X3) معدلات إلغاء وثائق التأمين.	مستقل	المصدر السابق ص 142.
	(X4) التعويضات المباشرة.	مستقل	المصدر السابق ص 39.
	(X5) العمولات وتكاليف الانتاج.	مستقل	المصدر السابق ص 39.
	(X6) م.عمومية وإدارية.	مستقل	المصدر السابق ص 39.
	(X7) صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق	مستقل	الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين 2019، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص 32.
	(X8) معدل دوران الأصول.	مستقل	حُسب وفقاً للمعادلة الآتية: صافى الأقساط / إجمالي الأصول. (المسعودي، ابراهيم، 2016: ص 48).
النشاط التأميني	(X9) معدل فائض النشاط التأميني.	وسيط	حُسب وفقاً للمعادلة الآتية: فائض النشاط التأميني/ صافى الأقساط. (المسعودي، ابراهيم، 2016: ص 49).
النشاط الإستثماري	(X10) عائد الاستثمار (معدل الاستثمار)	تابع (خارجي)	الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين 2019، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص 144.

3/2 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "توجد تأثيرات ذات دلالة معنوية لبعض المتغيرات المالية والتنظيمية على فائض النشاط التأميني بالشركات محل الدراسة".

الفرضية الثانية: "توجد تأثيرات ذات دلالة معنوية لبعض المتغيرات المالية والتنظيمية ومتغير فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار بالشركات محل الدراسة".

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة معنوية لفائض النشاط التأميني كمتغير وسيط بين بعض المتغيرات المالية والتنظيمية وبين عائد الإستثمار بالشركات محل الدراسة".

ثالثاً: منهجية الدراسة:

1/3 أسلوب الدراسة:

يأتى أسلوب الدراسة ضمن المنهج الأكاديمي المكتبي، والذي يتمثل في مراجعة البحوث، الدراسات، المراجع، والتقارير المالية الخاصة بنشاط شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال في مصر. كما تشمل الدراسة فحص وتحليل البيانات والإحصائيات عن نشاط تلك الشركات. كما تقوم الدراسة بشكل أساسى على تقدير نموذج كمي باستخدام تحليل المسار Path Analysis لدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات المستقلة (عدد منتجي وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الانتاج، م.عمومية وإدارية، صافى الدخل من الإستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) ومدى تأثيرها على معدل فائض النشاط التأميني، وانعكاس ذلك على عائد الاستثمار بها.

2/3 حدود الدراسة:

تم تناول المتغيرات والمؤشرات التي تحقق أهداف الدراسة بكافة شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال العاملة في مصر خلال عام 2019.

3/3 مجتمع الدراسة وأسلوب جميع البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال العاملة في مصر خلال عام 2019، والتي بلغ عددها 15 شركة تزاوّل نشاطها في هذا المجال⁽²⁾، والتي تعمل وفقاً للقانون رقم 10 لسنة 1981 (وتعديلاته أرقام 91 لسنة 1995، 156 لسنة 1998، 118 لسنة 2008) بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر. واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات اللازمة للدراسة التحليلية عن نشاط شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، اعتماداً

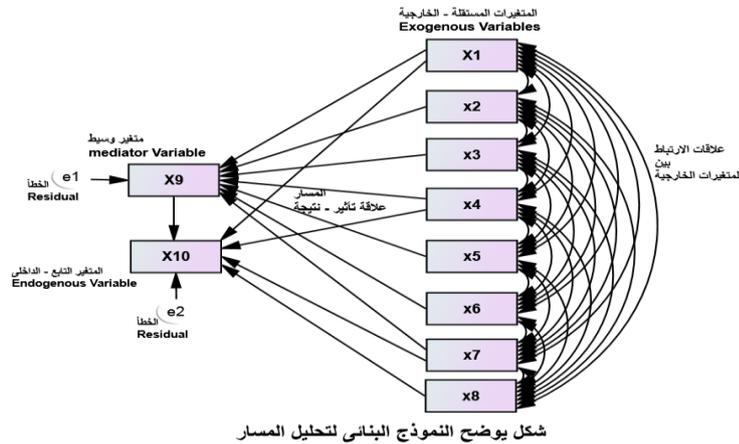
² (الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين في مصر، 2019.



على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، شبكة المعلومات الدولية وغيرها.

4/3 النموذج البنائي لتحليل المسار:

اعتمدت الدراسة في التحليل الإحصائي للبيانات على استخدام النموذج الجماعي لأسلوب تحليل المسار (Neil H. Timm, 2002)، والذي يتكون من عدة متغيرات تابعة ترتبط بمتغير/ متغيرات مستقلة، ومن خلال هذا النموذج يتم دراسة التأثيرات المباشرة والتأثيرات غير المباشرة بين تلك المتغيرات. والشكل التالي يوضح أن هناك ثلاثة أنواع من المتغيرات (مستقل، وسيط، وتابع)، وأن علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (الخارجية) يُعبر عنها بخط منحنى ذو اتجاهين، وتُمثل على هذا المنحنى قيمة الارتباط. أما الأسهم المستقيمة ذات الاتجاه الواحد تسمى المسار، وهي تعبر عن علاقة تأثير متغير مستقل على متغير آخر تابع، وتُمثل قيمة معامل المسار (علاقة التأثير) على الأسهم المستقيمة، والذي يتم الحصول عليه عن طريق حل المعادلات آنياً (Jackson, et al., 2005). أما علاقة المتغير الوسيط بالمتغيرات المستقلة (الخارجية) فهو يعتبر متغير تابع، في الوقت الذي يعتبر متغير مستقل بالمتغير التابع (الداخلي) بنفس النموذج. وتعبّر (e_1, e_2) عن البواقي وهي المتغيرات التي لم تدرس بالنموذج، ولها تأثير على المتغير التابع (Vasconcelos, et al., 1998: p. 265).



شكل رقم (1) نموذج الدراسة

5/3 مؤشرات جودة النموذج:

يتم استخدام عدة مؤشرات للتأكد من مدى جودة النموذج لبيانات الدراسة، ولجودة النموذج يجب أن يوفر بهذا النموذج أفضل قيم لأكثر عدد من المؤشرات الإحصائية التالية:

1 - مربع كاي المعيارى CMIN/DF:

يتم حسابه بقسمة مربع كاي X^2 على درجات الحرية df ، وأفضل نتيجة له التى نقل عن 2 وتدل على أن النموذج مطابق تماماً للبيانات، وإذا زادت نسبته عن 3 وكانت أقل من 5، دل ذلك على قبول النموذج، وبخلاف ذلك يتم رفض النموذج نهائياً (Barbara, 1996).

2 - مستوى الدلالة (P-Value) Probability Level:

كلما كان مربع كاي المعيارى جيد، أمكن الحصول على نتيجة أفضل لمستوى الدلالة ويمكن تعميم نتائجها، ولذلك لا بد أن تكون (P-Value) أكثر من (0.050).

3 - مؤشر حسن المطابقة (GFI) Goodness of Fit Index:

وهو المؤشر يناظر معامل التحديد فى تحليل الانحدار المتعدد (R^2)، وقيمه ما بين صفر والواحد، وكلما كانت القيمة قريبة من 1 دل ذلك على أن النموذج المفترض مطابق تماماً لبيانات الدراسة (Barbara & Linda, 1996).

4 - مؤشر المطابقة المقارن (CFI) Comparative Fit Index:

وقيمة هذا المؤشر تتراوح بين (صفر، 1)، وكلما زادت قيمته دل ذلك على تطابق أفضل للنموذج مع بيانات الدراسة. فإذا بلغت قيمته 1 كانت المطابقة تامة.

5 - مؤشر المطابقة المعيارى (NFI) Normed Fit Index:

وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين (صفر، 1) وكلما زادت القيمة دل ذلك على تطابق أفضل للنموذج مع بيانات الدراسة. فإذا بلغت قيمته 1 كانت المطابقة تامة.

6 - مؤشر المطابقة المتزايد (IFI) Incremental Fit Index:

كذلك تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (صفر، 1) وكلما زادت قيمته دل ذلك على تطابق أفضل للنموذج مع بيانات الدراسة. فإذا بلغت قيمته 1 كانت المطابقة تامة.

7 - مؤشر توكر لويس (TLI) Tucker- Lewis Index:

وتقع قيمة هذا المؤشر بين (صفر، 1)، وتشير قيمة الواحد لهذا المؤشر إلى مطابقة جيدة جداً للنموذج مع بيانات الدراسة.

8 - مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبى: Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)

يعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات جودة المطابقة، وإذا بلغت قيمته بين (0.05، 0.08) دل ذلك على أن درجة المطابقة كبيرة، وإذا كانت القيمة 0.05 فأقل فهذا يدل على أن النموذج يطابق تماماً بيانات الدراسة، وإذا زاد عن 0.08 يتم رفض النموذج.



رابعاً: الجانب التطبيقي للدراسة:

1/4 توصيف متغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) توصيف لمتغيرات الدراسة ومعاملات الارتباط بينها على النحو التالي:

1/1/4 عدد منتجي وثائق التأمين (x_1): يلاحظ أن أقل قيمة لمتغير عدد منتجي وثائق التأمين (x_1) بلغت صفر، وأكبر قيمة لهذا المتغير بلغت 5758 منتج، بمتوسط عام 665.5، وانحراف معياري 1475.1، وهذه الأعداد توضح التفاوت في أعداد المنتجين بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال محل الدراسة الحالية، ويفحص هذه الشركات (بملحق الدراسة) يتضح أن أكبر عدد للمنتجين موجود في شركة مصر لتأمينات الحياة وهي شركة قطاع عام، كما أن أقل عدد للمنتجين في شركة طوكيو مارين (6 منتجين)، وشركة المهندس (9 منتجين)، كما أن شركة ثروة - وهي أحدث شركة في السوق - لا يوجد بها منتجين يعملون بها، ويُعزى هذا التفاوت في عدد المنتجين لإعتماد بعض الشركات على سماسرة التأمين والمنتجين الحُرِين العاملين في هذا المجال.

2/1/4 حجم الشركة (x_2)، حجم التعويضات (x_4)، وصافي دخل الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق (x_7): بلغ متوسط حجم شركات التأمين المدروسة نحو 1020.5 م.ج، وتمثل شركة مصر لتأمينات الحياة الأكبر بنحو 4403.4 م.ج، يليها شركة إليانز بنحو 3102.1، في حين تمثل شركة ثروة الأصغر حجماً بنحو 3 م.ج.

كما بلغ حجم التعويضات التي دفعتها هذه الشركات خلال عام 2019 نحو 556.8 مليون جنيه، وتصدرت شركة مصر لتأمينات الحياة كافة الشركات بنحو 3,178.2، وجاءت شركة ثروة الأقل في حجم التعويضات بنحو 147 ألف جنيه.

أما بخصوص صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، فقد بلغ متوسط صافي الدخل خلال عام 2019 نحو 269.5 م.ج، وقد حققت شركة مصر لتأمينات الحياة أعلى دخل للاستثمارات بنحو 2488.8 م.ج، وحققت شركة طوكيو مارين أقل دخل من الاستثمارات بنحو 1998 ألف جنيه، أما شركة ثروة لم تحقق أي دخل للاستثمارات. ويوضح الشكل رقم (2) تفاوت هذه الشركات في المتغيرات الثلاث، كما يظهر ملحق الدراسة بيانات هذه المتغيرات للشركات المذكورة.

جدول رقم (2)

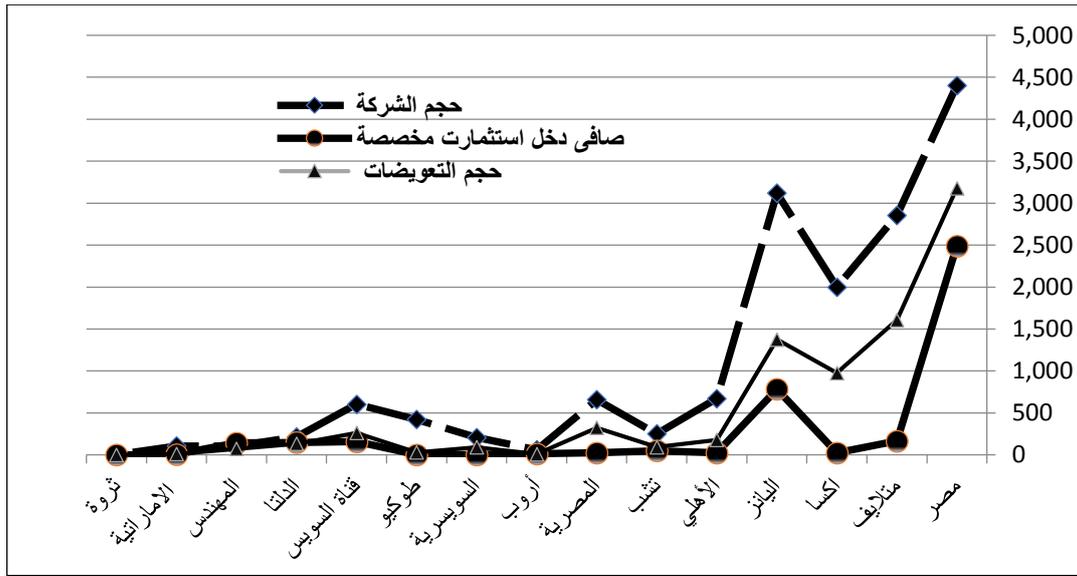
معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الإستثمار
بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال د. عبد الحكيم عبد السميع رمضان على د. إبراهيم معزوز فهمي

التوصيف الاحصائي، ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

المتغير	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X1	1.00									
X2	0.813**	1.00								
X3	-0.192	-0.367	1.00							
X4	0.899**	0.972**	-0.317	1.00						
X5	0.907**	0.950**	-0.302	0.946**	1.00					
X6	0.900**	0.932**	-0.258	0.983**	0.913**	1.00				
X7	0.994**	0.796**	-0.209	0.885**	0.898**	0.881**	1.00			
X8	-0.140	-0.190	0.287	-0.190	-0.202	-0.209	-0.193	1.00		
X9	-0.066	0.131	-0.347	0.115	0.095	0.134	0.104	-0.95	1.00	
X10	-0.067	-0.214	-0.019	-0.164	-0.178	-0.106	-0.037	0.190	0.801**	1.00
Mean	665.5	1020522.3	7.48	556777.2	167081.7	86756.3	269456.7	22.14	12.7	12.7
S.D	1475.1	1390900.5	5.33	891760.5	261472.7	132770.4	644792.3	15.53	38.56	4.71
Minm	00	3155.0	1.31	147.00	00	00	00	2.16	-97.5	00
Maxm	5758	4403427.0	17.88	3178235	899442.0	494210.0	2488823	49.39	88.55	21.3

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS. ** معنوية عند 0.01

القيمة بالمليون جنيه



شكل رقم (2)

حجم كل شركة تأمينات حياة، وصافي دخل استثماراتها، والتعويضات المدفوعة خلال عام 2019
المصدر: تم اعداده باستخدام برنامج Excel وفقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

3/1/4 العمولات وتكاليف الإنتاج (x5)، المصروفات العمومية والإدارية (x6):

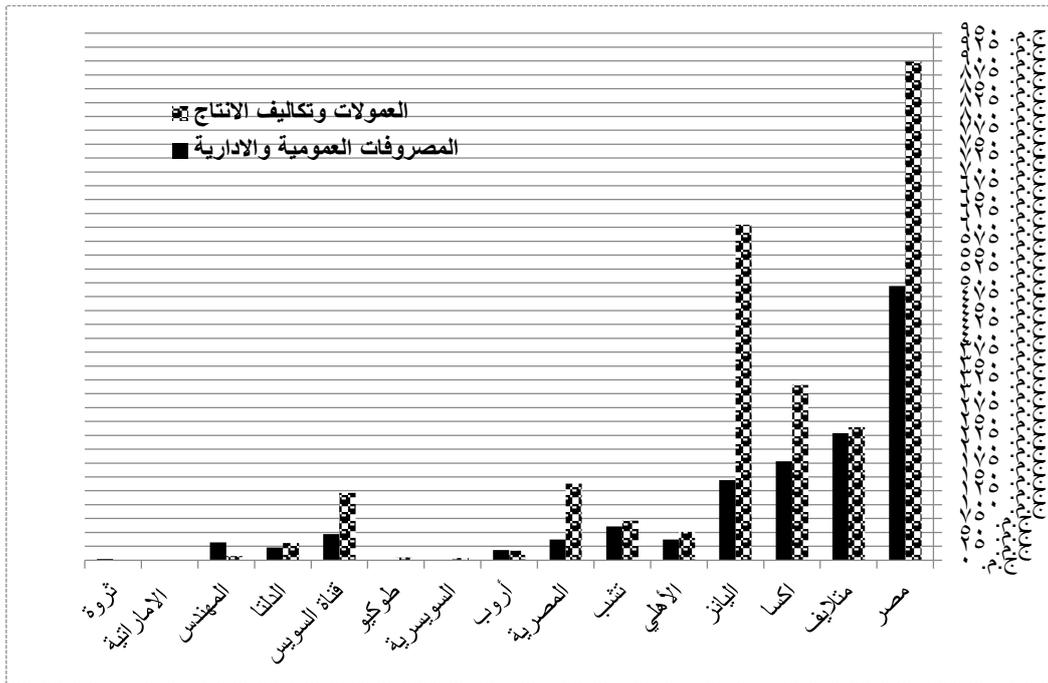
يعرض الجدول رقم (2) أيضاً أن متوسط العمولات وتكاليف الإنتاج لشركات تأمينات الأشخاص بلغ 167.1 م.ج، ويوضح الشكل رقم (3) تفاوت هذه الشركات في العمولات وتكاليف الإنتاج، وتأتي شركة مصر في المقدمة بنحو 899.4 م.ج، يليها شركة إيلانز بنحو 605.4 م.ج، ثم شركة أكسا



بنحو 316.4 م.ج، وتمثل شركة ثروة هي أقل الشركات إنفاقاً على هذا البند بنحو 438 ألف جنيه خلال عام 2019، كما أن الشركة المصرية الإماراتية لم تسجل أى نفقات على هذا البند خلال نفس العام. كما يعرض الجدول رقم (2) أن متوسط المصروفات العمومية والإدارية لشركات تأمينات الأشخاص بلغ نحو 86.8 م.ج، ويعرض الشكل رقم (3) تفاوت هذه الشركات فى المصروفات العمومية والإدارية، وتأتى شركة مصر فى المقدمة بنحو 494.2 م.ج، وتمثل شركة ثروة أقل الشركات إنفاقاً على هذا البند بنحو 1.3 م.ج.

4/1/4 معدلات إلغاء وثائق التأمين (x3): كذلك يعرض الجدول رقم (2) أن متوسط معدلات إلغاء الوثائق بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال قد بلغ نحو 7.48%، ويوضح الشكل رقم (4) تفاوت هذه الشركات فى معدلات إلغاء وثائق التأمين، حيث أن أعلى معدل إلغاء بشركة أروب بنحو 17.88%، وشركة تشب بنحو 17.63%، كما أن الشركة المصرية الإماراتية هي أقل الشركات فى معدلات إلغاء بنحو 1.31%، وشركة أكسا بنحو 1.96%.

القيمة بالمليون جنيه

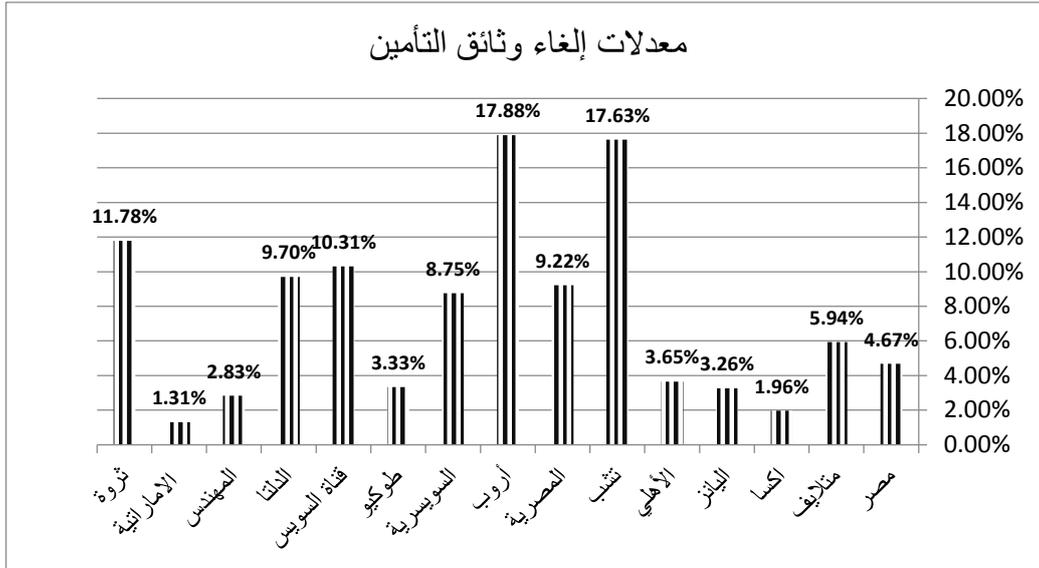


شكل رقم (3)

قيمة العمولات وتكاليف الإنتاج، المصروفات العمومية والإدارية

المصدر: تم اعداده باستخدام برنامج Excel وفقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الإستثمار
بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال د. عبد الحكيم عبد السميع رمضان على د. إبراهيم معزوز فهمي



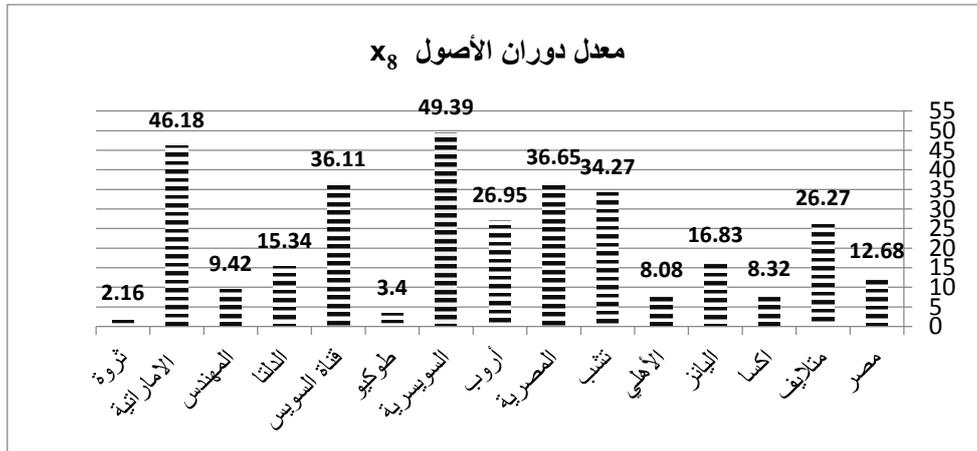
شكل (4)

معدلات إلغاء الوثائق بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال 2019

المصدر: تم اعداده وفقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائي السنوي.

5/1/4 معدل دوران الأصول بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (X8):

تباينت شركات تأمينات الأشخاص في معدل دوران الأصول بها، ويوضح الشكل رقم (5) أن الشركة اللبنانية السويسرية حققت أعلى معدل 49.4%، ثم الشركة المصرية الاماراتية بمعدل 46.2%. وشركة ثروة هي الأقل بمعدل 2.2%.



شكل (5)

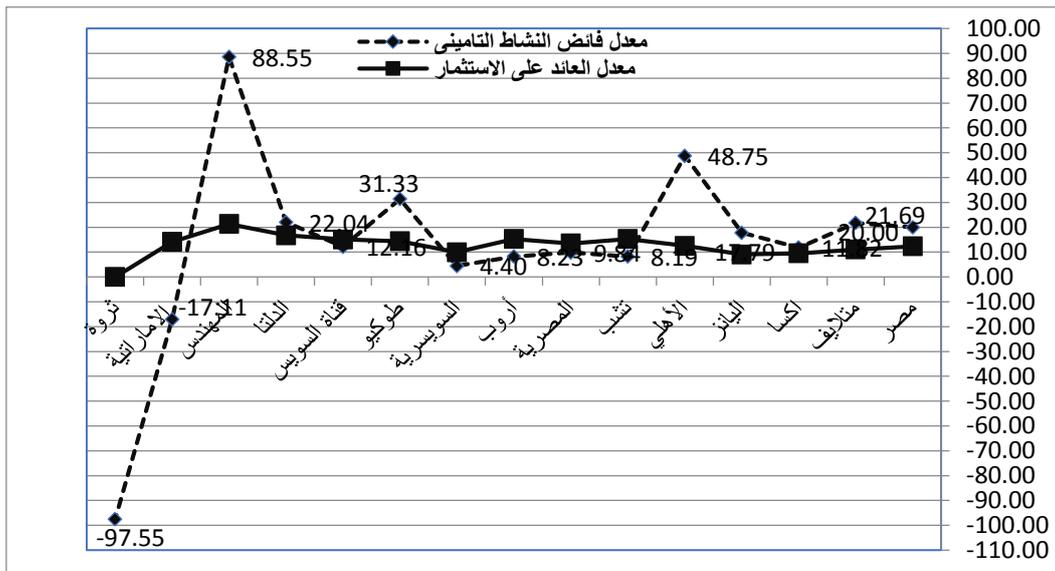
معدل دوران الأصول بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

6/1/4 معدل فائض النشاط التأميني (X9)، والعائد الإستثمار (X10): ويبين الجدول رقم

(2) أيضاً أن متوسط معدل فائض النشاط التأميني لشركات الأشخاص قد بلغ 12.7%، وتفاوتت هذه الشركات في معدل الفائض لديها، فحققت شركة المهندس أعلى معدل بنحو 88.6%، ثم شركة



الأهلى 48.8%، فى حين حققت الشركة اللبنانية السويسرية أقل معدل بنحو 4.4%، بينما تحقق فائض سالب لدى كل من شركة ثروة بنحو - 97%، والشركة المصرية الإماراتية بنحو - 17%. ويبين الجدول رقم (2) أن متوسط عائد الإستثمار لهذه الشركات قد بلغ 12.7%، وتفاوتت هذه الشركات فى تحقيق هذا العائد، وقد حققت شركة المهندس أعلى عائد استثمارى بنحو 21%، ثم شركة الدلتا بمعدل 17%، وحققت شركة إيلانز أقل عائد بنحو 9%، ولم تحقق شركة ثروة أى عائد استثمارى. ويوضح الشكل (6) عائد الاستثمار بهذه الشركات.



شكل رقم (6)

معدل فائض النشاط التامىنى، وعائد الاستثمار بشركات تأمينات الأشخاص 2019

2/4 نتائج النموذج البنائى لتحليل المسار:

وباستخدام برنامج Amos فى اجراء التحليل الاحصائى لتقدير معاملات نموذج تحليل المسار، مؤشرات جودة النموذج، وذلك على النحو التالى:

1/2/4 متغيرات النموذج:

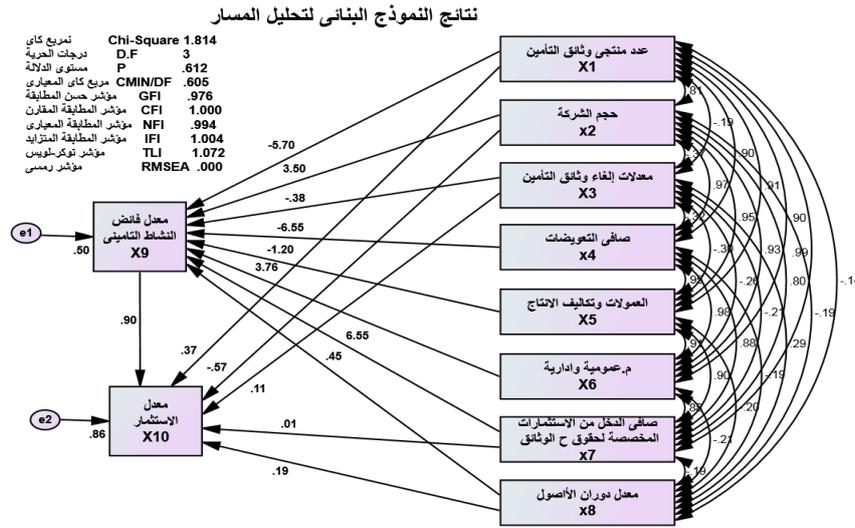
تتمثل متغيرات نموذج تحليل المسار بهذه الدراسة فى ثلاث أنواع، وهى:

1/1/2/4 المتغيرات المستقلة: عدد منتجى وثائق التأمين (X_1)، حجم الشركة (X_2)، معدلات إلغاء وثائق التأمين (X_3)، التعويضات المباشرة (X_4)، العمولات وتكاليف الانتاج (X_5)، م.عمومية وادارية (X_6)، صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق (X_7)، معدل دوران الأصول (X_8)

2/1/2/4 المتغير الوسيط: معدل فائض النشاط التامىنى (X_9)، ويعتبر متغير تابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة، وهو متغير مستقل بالنسبة للمتغير التابع.

3/1/2/4 المتغير التابع: عائد الاستثمار (X10).

تم تحليل العلاقات المختلفة بين المتغيرات السابقة، كما في الشكل رقم (7)، وتبين أن هناك علاقات موجبة وأخرى سالبة بين تلك المتغيرات، كما أن كافة المتغيرات المدروسة والداخلية في النموذج لها تأثير على عائد الاستثمار، مع اختلاف حجم هذا التأثير واختلاف نوعه، ما بين تأثير موجب و تأثير سالب. ومن خلال القيم المعيارية لمعاملات الإنحدار التي تظهر على الشكل المذكور يمكن تحديد التأثيرات المباشرة والتأثيرات غير المباشرة.



شكل رقم (7) نتائج النموذج البنائي بالدراسة

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج Amos.

2/2/4 جودة النموذج البنائي لتحليل المسار:

أظهر التحليل الاحصائي لنموذج تحليل المسار مؤشرات جودة مطابقة النموذج البنائي مع بيانات الدراسة، والجدول رقم (3) يبين نتائج هذه المؤشرات كما يلي:

- 1- مربع كاي المعياري CMIN/DF أقل من 2، مما يدل على المطابقة بالنموذج.
- 2 - أن مستوى الدلالة (Probability Level (P-Value) قد بلغ 0.612 أى أكبر من 0.05، وهذا يعنى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين النموذج البنائي وبيانات الدراسة.
- 3 - أن مؤشر حسن المطابقة (Goodness of Fit Index (GFI) قد بلغ 0.976، أى يقترب من الواحد الصحيح مما يدل على أن النموذج البنائي مطابق لبيانات الدراسة.
- 4 - أن مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) قد بلغ نحو 0.000، وهذا يدل على أن النموذج البنائي مطابق تماماً لبيانات الدراسة.



5 - كما أن باقى مؤشرات النموذج قد بلغت الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن النموذج البنائى مطابق تماماً لبيانات الدراسة.

جدول رقم (3)

مؤشرات جودة مطابقة النموذج البنائى مع بيانات الدراسة:

CMIN/DF	P-Value	GFI	CFI	NFI	IFI	TLI	RMSEA
0.605	0.612	0.976	1.000	0.994	1.004	1.072	0.000

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائى باستخدام برنامج Amos.

3/4 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد التأكد من جودة مطابقة النموذج لبيانات الدراسة، يتم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1/3/4 اختبار الفرضية الأولى: "توجد تأثيرات معنوية لمتغيرات النشاط الإدارى (عدد منتجى وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الانتاج، م.عمومية وإدارية، صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) على فائض النشاط التأمينى". وتوضح النتائج بالجدول (4) أن قيمة التغير فى متغيرات النشاط الإدارى (المتغيرات المستقلة) تفسر 49.5% من التباين فى فائض النشاط التأمينى (المتغير الوسيط)، واختلف نوع وحجم هذا التأثير، وذلك كما يلي:

1/1/3/4 تأثير متغير عدد منتجى وثائق التأمين (X₁) على المتغير الوسيط (X₉): أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين عدد منتجى وثائق التأمين وفائض النشاط التأمينى ($\beta = - 5.700, z\text{-value} = - 2.296, p < 0.01$).

2/1/3/4 تأثير متغير حجم الشركة (X₂) على المتغير الوسيط (X₉): أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين حجم الشركة وفائض النشاط التأمينى ($\beta = 3.495, z\text{-value} = 1.496, p > 0.01$).

3/1/3/4 تأثير متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين (X₃) على المتغير الوسيط: أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية وغير معنوية إحصائياً بين معدلات إلغاء وثائق التأمين وفائض النشاط التأمينى ($\beta = - 0.382, z\text{-value} = - 1.703, p > 0.01$).

4/1/3/4 تأثير متغير التعويضات المباشرة (X₄) على المتغير الوسيط (X₉): أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين التعويضات المباشرة وفائض النشاط التأمينى ($\beta = - 6.548, z\text{-value} = - 2.102, p < 0.01$).

5/1/3/4 تأثير متغير العمولات وتكاليف الانتاج (X₅) على المتغير الوسيط (X₉):

أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية وغير معنوية إحصائياً بين العمولات وتكاليف الانتاج وفائض النشاط التأميني ($\beta = - 1.204, z\text{-value} = - 0.909, p > 0.01$).

6/1/3/4 تأثير متغير المصروفات العمومية والإدارية (X₆) على المتغير الوسيط:

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين المصروفات العمومية والإدارية وفائض النشاط التأميني ($\beta = 3.764, z\text{-value} = 2.569, p < 0.01$).

7/1/3/4 تأثير متغير صافى دخل الاستثمارات المخصصة على المتغير الوسيط:

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين صافى دخل الاستثمارات المخصصة وفائض النشاط التأميني ($\beta = 6.550, z\text{-value} = 2.851, p < 0.01$).

8/1/3/4 تأثير متغير معدل دوران الأصول (X₈) على المتغير الوسيط (X₉):

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين معدل دوران الأصول وفائض النشاط التأميني ($\beta = 0.448, z\text{-value} = 1.759, p > 0.01$).

2/3/4 اختبار الفرضية الثانية: "توجد تأثيرات معنوية لمتغيرات النشاط الإدارى (عدد منتجى

وثائق التأمين، حجم الشركة، معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الانتاج، م.عمومية وادارية، صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) ومتغير فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار بالشركات محل الدراسة". توضح النتائج بالجدول (4) أن التغير فى المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط يفسر 85.6% من التباين فى المتغير التابع، واختلف نوع وحجم هذا التأثير، على النحو التالى:-

1/2/3/4 تأثير متغير عدد منتجى وثائق التأمين (X₁) على المتغير التابع (X₁₀):

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين عدد منتجى وثائق التأمين وعائد الاستثمار ($\beta = 0.369, z\text{-value} = 0.301, p > 0.01$).

2/2/3/4 تأثير متغير حجم الشركة (X₂) على المتغير التابع (X₁₀):

أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين حجم الشركة وعائد الاستثمار ($\beta = - 0.568, z\text{-value} = - 2.848, p < 0.01$).

3/2/3/4 تأثير متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين (X₃) على المتغير التابع (X₁₀):

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين معدلات إلغاء وثائق التأمين وعائد الاستثمار ($\beta = 0.105, z\text{-value} = 0.872, p > 0.01$).



4/2/3/4 تأثير متغير صافى دخل الاستثمارات المخصصة على المتغير التابع: أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين صافى دخل الاستثمارات المخصصة وعائد الاستثمار ($\beta = 0.014, z\text{-value} = 0.012, p > 0.01$).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

م	الفرضيات	SMC (R ²)*	Estimate (β)	C.R (z-value)	P-Value
1	عدد المنتجين ← م. الفائض التاميني		-5.700	-2.296	.022
2	حجم الشركة ← م. الفائض التاميني		3.495	1.496	.135
3	معدلات الإلغاء ← م. الفائض التاميني		-0.382	-1.703	.089
4	تعويضات مباشرة ← م. الفائض التاميني		-6.548	-2.102	.036
5	ع.، ت. إنتاج ← م. الفائض التاميني		-1.204	-0.909	.189
6	م. عمومية وإدارية ← م. الفائض التاميني		3.764	2.569	.010
7	دخل الاستثمارات ← م. الفائض التاميني		6.550	2.851	.004
8	معدل دوران الأصول ← م. الفائض التاميني		0.448	1.759	.079
9	عدد المنتجين ← م. عائد الاستثمار		0.369	0.301	.764
10	حجم الشركة ← م. عائد الاستثمار		-0.568	-2.848	.004
11	معدلات الإلغاء ← م. عائد الاستثمار		0.105	0.872	0.383
12	دخل الاستثمارات ← م. عائد الاستثمار		0.014	.012	.991
13	معدل دوران الأصول ← م. عائد الاستثمار		0.192	1.535	.125
14	م. الفائض التاميني ← م. عائد الاستثمار		0.905	7.743	***
معدل فائض النشاط التاميني		0,495			
عائد الاستثمار		0.856			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Amos.

5/2/3/4 تأثير متغير معدل دوران الأصول (X₈) على المتغير التابع (X₁₀): أوضحت النتائج وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين معدل دوران الأصول وعائد الاستثمار ($\beta = 0.192, z\text{-value} = 1.535, p > 0.01$).

6/2/3/4 تأثير متغير فائض النشاط التاميني (X₉) على المتغير التابع (X₁₀): أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين فائض النشاط التاميني وعائد الاستثمار ($\beta = 0.905, z\text{-value} = 7.743, p < 0.01$).

3/3/4 اختبار الفرضية الثالثة (العلاقات الوسيطة بالدراسة): توجد علاقة معنوية لفائض النشاط التاميني كمتغير وسيط بين متغيرات النشاط الإداري (عدد منتجي وثائق التأمين، حجم الشركة،

معدلات إلغاء وثائق التأمين، التعويضات المباشرة، العمولات وتكاليف الانتاج، م.عمومية وادارية، صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، ومعدل دوران الأصول) وعائد الإستثمار بالشركات محل الدراسة". وتم اختبار تأثير العلاقة الوسيطة لفائض النشاط التأميني في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، واستخدامت طريقة التأثير المباشر وغير المباشر (bootstrap Method)، ومن بيانات جداول "التأثيرات المباشرة، غير المباشرة، والكلية" (جدولى 6، 7) من صفحة "estimates" من مخرجات برنامج Amos؛ تم اختبار تأثير العلاقة الوسيطة، وذلك على النحو التالي:-

1/2/3/4 في العلاقة بين متغير عدد منتجي وثائق التأمين وعائد الاستثمار: يوضح الجدول رقم (5) أن قيمة العلاقة المباشرة بين متغير عدد منتجي وثائق التأمين وعائد الإستثمار بلغت 0.369، وهي غير دالة إحصائياً، ويوضح الجدول (6) أن قيمة العلاقة غير المباشرة بين نفس المتغيرين بلغت -5.157، وهي دالة إحصائية، مما يعنى أن العلاقة غير المباشرة أقوى ونجحت أكثر من العلاقة المباشرة (البرق، وآخرون 144)، لذا يكون لفائض النشاط التأميني علاقة وسيطية كاملة بين متغير عدد منتجي وثائق التأمين وعائد الإستثمار.

2/2/3/4 في العلاقة بين متغير حجم الشركة (X₂) وعائد الاستثمار (X₁₀): يوضح الجدول رقم (5) أن مستوى الدلالة للعلاقة المباشرة بين متغير حجم الشركة وعائد الإستثمار بلغت 0.009، وهي دالة إحصائياً، فى حين يوضح الجدول (6) أن مستوى الدلالة للعلاقة غير المباشرة بين نفس المتغيرين بلغت 0.078، وهي غير دالة إحصائياً، مما يعنى أن العلاقة المباشرة نجحت أكثر من العلاقة غير المباشرة، لذا فإن فائض النشاط التأميني لا يمثل متغيراً وسطياً فى العلاقة بين متغير حجم الشركة وعائد الإستثمار.

3/2/3/4 في العلاقة بين متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين وعائد الاستثمار: يوضح الجدول رقم (5) أن قيمة العلاقة المباشرة بين متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين وعائد الإستثمار بلغت 0.105، وهي غير دالة إحصائياً، ويوضح الجدول (6) أن قيمة العلاقة غير المباشرة بين نفس المتغيرين بلغت -0.346، وهي غير دالة إحصائياً أيضاً، لذلك لا توجد علاقة وسيطية لمتغير فائض النشاط التأميني بين متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين وعائد الإستثمار.

4/2/3/4 في العلاقة بين متغير صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق (X₇) وعائد الاستثمار (X₁₀): يوضح الجدول (5) أن قيمة العلاقة المباشرة بين المتغيرين بلغت 0.014، غير دالة إحصائياً، ويوضح الجدول (6) أن قيمة العلاقة غير المباشرة بين نفس المتغيرين بلغت 5.926، ودالة إحصائياً، مما يعنى أن العلاقة غير المباشرة أقوى ونجحت



أكثر من العلاقة المباشرة، لذا فإن متغير فائض النشاط التأميني علاقة وسيطية كاملة بين صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق وعائد الإستثمار.

جدول رقم (5)

التأثيرات المباشرة لمتغيرات النشاط الإداري على عائد الإستثمار بالشركات محل الدراسة

		x8	x7	x6	X1	x5	x4	x3	x2	X9
Direct Effects	X10	.192	.014	.000	.369	.000	.000	.105	-568	.905
Lower Bounds		-.135	-2.525	.000	-.594	.000	.000	-.014	-.398	.470
Upper Bounds		.506	1.546	.000	3.962	.000	.000	.570	-251	1.117
Two Tailed Sig.		.311	.850328152	.009	.024

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج Amos.

جدول رقم (6)

التأثيرات غير المباشرة لمتغيرات النشاط الإداري على عائد الإستثمار من خلال فائض النشاط التأميني

		x8	x7	x6	X1	x5	x4	x3	x2	X9
Indirect Effects	X10	.405	5.926	3.406	-5.157	-1.089	-5.924	-.346	3.162	.000
Lower Bounds		-.287	1.573	.852	-32.161	-9.831	-22.206	-1.146	.296	.000
Upper Bounds		1.146	33.138	13.096	-1.006	1.078	-.321	.206	27.294	.000
Two Tailed Sig.		.387	.008	.025	.010	.222	.087	.308	.078	...

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج Amos.

5/2/3/4 في العلاقة بين متغير معدل دوران الأصول (X₈) وعائد الاستثمار (X₁₀):

ويوضح الجدول رقم (5) أن قيمة العلاقة المباشرة بين متغير معدل دوران الأصول وعائد الإستثمار بلغت 0.192، وغير دالة إحصائياً، ومن الجدول (6) يتضح أن قيمة العلاقة غير المباشرة بين نفس المتغيرين بلغت 0.405، وغير دالة إحصائياً أيضاً، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة وسيطية لمتغير فائض النشاط التأميني بين متغير معدل دوران الأصول وعائد الإستثمار.

خامساً: نتائج الدراسة ومناقشتها وتحليلها ودلالاتها:

من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تم التوصل إلى عدة نتائج، وهي:

1/5 في الإجابة على التساؤل الأول: "هل يوجد تأثير لعناصر متغير النشاط الإداري

على فائض النشاط التأميني بشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟"، فقد

أظهرت النتائج أن 49.5% من التباين في فائض النشاط التأميني يُعزى إلى عناصر متغير النشاط الإداري، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي، 2017) واختلف نوع وحجم هذا التأثير، وذلك على النحو التالي :

1/1/5 أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية ودالة إحصائياً بين كل من: عدد منتجي وثائق التأمين والتعويضات المباشرة وبين فائض النشاط التأميني، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي، 2017)، ومع دراسة (Hifza, 2011) وأيضا تتفق مع دراسة (سالم، 2008). ويرى الباحثان أن وجود علاقة عكسية بين التعويضات المباشرة وفائض النشاط التأميني، تعد علاقة منطقية حيث أن التعويضات المباشرة هي بند من بنود المصروفات، وأن كل المصروفات تؤثر تأثيراً سلبياً على فائض النشاط التأميني، مما يفترض معه وجود هذه العلاقة العكسية بين حجم التعويضات المباشرة والفائض التأميني، غير أن وجود علاقة عكسية بين عدد منتجي التأمين بالشركة وفائض النشاط التأميني، تعد هذه العلاقة غير منطقية وتتعارض مع المنطق العلمي، حيث أنه من المفترض زيادة حجم نشاط الشركة الاكتتابي بزيادة عدد المنتجين والذي كان يجب أن يؤدي بدوره إلى زيادة الفائض التأميني، ولذا يفسر الباحثان وجود هذه العلاقة العكسية غير المنطقية بين عدد المنتجين وفائض النشاط التأميني، بارتفاع عمولات الإنتاج التي يتقاضاها المنتجين عن الحد المناسب.

وأوضحت النتائج وجود علاقة عكسية أيضاً ولكنها غير دالة إحصائياً بين فائض النشاط التأميني وبين كلا من: معدلات إلغاء وثائق التأمين، والعمولات وتكاليف الإنتاج، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي، 2017). ويرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية، لأن زيادة معدل الإلغاء يؤثر تأثيراً سلبياً على حجم النشاط الاكتتابي الصافي للشركة؛ مما يترتب عليه خفض فائض النشاط التأميني. كذلك يرى الباحثان أن وجود علاقة عكسية بين فائض النشاط التأميني والعمولات وتكاليف الإنتاج، أن هذا أمر منطقي، لأن العمولات وتكاليف الإنتاج بند من بنود المصروفات التحميلية على حساب الإيرادات المصروفات من أجل الوصول لفائض النشاط التأميني، وأنه بزيادة العمولات وتكاليف الإنتاج ينخفض فائض النشاط التأميني.

2/1/5 كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين صافي دخل الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق وفائض النشاط التأميني، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي 2017)، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية؛ لأن صافي دخل الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق هو بند من بنود الإيرادات والذي يتم ترحيله لحساب الإيرادات والمصروفات من أجل الوصول لفائض النشاط التأميني، وكلما زادت الإيرادات المرحلة لهذا الحساب كلما زاد فائض النشاط التأميني.



كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين المصروفات العمومية والإدارية وبين فائض النشاط التأميني، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي، 2017)، ويرى الباحثان أن هذه العلاقة على الرغم من أن ظاهرها لا يتفق مع المنطق المحاسبي والمالي، إلا أن وجود هذه العلاقة يمكن تفسيره بأن زيادة المصروفات العمومية والإدارية للشركة قد يصاحبه زيادة في حجم النشاط الإكتنابي للشركة مما قد تظهر معه هذه العلاقة الطردية بين المصروفات العمومية والإدارية وبين فائض النشاط التأميني.

وأوضحت النتائج وجود علاقة طردية أيضاً ولكنها غير دالة إحصائياً بين فائض النشاط التأميني وبين كل من: حجم الشركة، ومعدل دوران الأصول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hifza, 2011)، ومع دراسة (سالم 2008) ومع دراسة (B.Charumathi, 2012). وهذه العلاقة منطقية وتتفق مع الواقع العملي ومع الأسس المالية، فكلما زاد حجم الشركة أو زاد معدل دوران أصول الشركة، كلما زاد معه فائض النشاط التأميني. ووجهة نظر الباحثان في أن سبب هذه العلاقة الطردية غير دالة إحصائياً، يرجع إلى أن العلاقة بين حجم الشركة ومعدل دوران الأصول، هي علاقة غير مباشرة وغير صريحة.

2/5 في الإجابة على التساولين الثاني والثالث: "هل يوجد تأثير لكل من: عناصر متغير النشاط الإداري، ومتغير فائض النشاط التأميني على عائد الاستثمار بشركة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟"، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 85.6% من التباين في عائد الاستثمار يُعزى إلى متغيرات النشاط الإداري، ومتغير فائض النشاط التأميني، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد والسهلاوي، 2017)، ويرى الباحثان أن هذه النسبة (85.6%) هي نسبة مرتفعة، مما يدل على أن متغير النشاط الإداري ومتغير فائض النشاط التأميني، يؤثران ويفسران نسبة مرتفعة من عائد الاستثمار؛ مما يبين أهمية هذان المتغيران على قيمة عائد الاستثمار، ولذا يجب على شركات التأمين الاهتمام بهما من أجل زيادة عائد الإستثمار في الشركة. واختلف نوع وحجم هذا التأثير، وذلك على النحو التالي:

1/2/5 أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية وذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وعائد الإستثمار. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (ماء البارد 2014)، وتتعارض هذه النتيجة أيضاً مع العلاقة المنطقية بين حجم الشركة وعائد الاستثمار، والتي من المفترض أن تكون علاقة طردية وليست عكسية، فزيادة حجم الشركة من المفترض معه زيادة حجم نشاطها؛ وبالتالي زيادة إيراداتها، ولذلك يرى الباحثان أن هذه العلاقة العكسية وغير المنطقية بين حجم الشركة وعائد الاستثمار، ترجع إلى

زيادة مصروفاتها العمومية والإدارية؛ مما يؤثر على عائد الاستثمار تأثيراً سلبياً بالرغم من زيادة حجم إيرادات الشركة الناتجة عن كبر حجم نشاطها.

2/2/5 كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين فائض النشاط التأميني وعائد الاستثمار. وهذا يتفق مع العلاقة المنطقية بين فائض النشاط التأميني وعائد الاستثمار، مما يتطلب معه اهتمام شركات التأمين بعناصر الفائض التأميني وتحليل هذه العناصر بالتفصيل من أجل تحسين ورفع عائد الإستثمار.

3/2/5 وأوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية وغير معنوية إحصائياً بين عائد الإستثمار وبين كل من: عدد منتجي وثائق التأمين، معدلات إلغاء وثائق التأمين، صافي دخل الاستثمارات المخصصة، ومعدل دوران الأصول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المؤمن، 2016)، ويرى الباحثان أن وجود علاقة طردية بين عائد الإستثمار وعدد المنتجين، هي علاقة منطقية وتتفق مع الواقع، لأن زيادة عدد المنتجين يترتب عليه زيادة حجم نشاط الشركة الاكتتابي مما يؤثر بالإيجاب على إيرادات الشركة. كما يرى الباحثان أيضاً أن وجود علاقة طردية بين كلاً من صافي دخل الإستثمارات المخصصة، ومعدل دوران الأصول وبين عائد الإستثمار، هي علاقة منطقية أيضاً وتتفق مع الواقع العلمي والعملية. غير أن وجهة نظر الباحثان في وجود علاقة طردية بين عائد الاستثمار ومعدلات إلغاء الوثائق، هو يتعارض مع العلاقة المنطقية؛ فمن المفترض وجود علاقة عكسية وليست طردية بين عائد الإستثمار ومعدلات الإلغاء؛ لأن معدلات الإلغاء تؤثر تأثيراً سلبياً على حجم نشاط الشركة الاكتتابي الصافي، ويرى الباحثان أن هذه العلاقة غير المنطقية ترجع إلى سوء نتائج الوثائق الملغاة وحسن نتائج الوثائق المحفوظ بها مما يدل على حسن السياسة الإكتتابية للشركة.

3/5 في الإجابة على التساؤل الرابع: "ما هو دور فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط بين متغيرات النشاط الإداري وعائد الاستثمار بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال؟". فقد أظهرت نتائج الدراسة تأثير العلاقة الوسيطة، وذلك على النحو التالي:

1/3/5 أوضحت النتائج أن علاقة وسيطية كاملة لمتغير فائض النشاط التأميني بين أحد عوامل النشاط الإداري وهو عدد منتجي التأمين وبين عائد الإستثمار. أيضاً وجود علاقة وسيطية كاملة لنفس المتغير (فائض النشاط التأميني) بين أحد عوامل النشاط الإداري آخر وهو عامل صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة وبين عائد الاستثمار. مما يدل على أهمية وجود وتأثير المتغير الوسيط وهو الفائض التأميني في العلاقة بين هذان العاملان من عوامل النشاط الإداري المتمثلين



في عدد منتجي التأمين، وصافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق، مما يتطلب معه الاهتمام بهذين العاملين من أجل زيادة عائد الاستثمار.

2/3/5 أوضحت النتائج أيضاً أن فائض النشاط التأميني لا يمثل متغيراً وسطياً في العلاقة بين حجم الشركة كأحد عوامل النشاط الإداري وبين عائد الإستثمار. وتفسير هذه النتيجة هو أن إلغاء الوثائق وخروجها من محفظة وثائق شركة التأمين قد أدى إلى تلاشي تأثيرها على النتائج الفنية للشركة، وأيضاً تلاشي تأثيرها على الأرباح المتوقعة للشركة. وبخصوص العلاقة الطردية بين عائد الإستثمار ومعدلات الإلغاء، يرى الباحثان أن ذلك يرجع إلى شروط الوثيقة المنظمة للعلاقة بين المؤمن لهم الملغاة ووثائقهم وشركة التأمين، ومن هذه الشروط أن للشركة الحق في الإحتفاظ بالأقساط السابقة للإلغاء وعدم أحقية المؤمن لهم في الحصول على أي جزء من الأقساط للوثائق الملغاة بهدف تغطية مصروفات إصدار الوثيقة، وقد تكون هذه الأقساط أكبر من مجرد تغطية مصروفات الإصدار، وهو ما أدى لوجود هذه العلاقة العكسية بالدراسة الحالية بين عائد الاستثمار ومعدلات الإلغاء.

كما أنه لا توجد علاقة وسيطية لمتغير فائض النشاط التأميني بين متغير معدلات إلغاء وثائق التأمين كأحد متغيرات النشاط الإداري وبين عائد الإستثمار. وهذه النتيجة تؤكد أيضاً صحة النتيجة التي تم التوصل إليها من قبل وهي سوء النتائج الفنية للوثائق الملغاة مما يدل على سلامة السياسة الاكتتابية للشركة وهي نفس الدلالة التي تم الاستدلال عليها من قبل بخصوص العلاقة الطردية بين عائد الاستثمار ومعدلات إلغاء الوثائق.

كما لا توجد علاقة وسيطية لمتغير فائض النشاط التأميني بين معدل دوران الأصول وعائد الإستثمار. وبدل ذلك على عدم وجود علاقة مباشرة وصريحة بين فائض النشاط التأميني ومعدل دوران الأصول. ويرى الباحثان أن العلاقة مباشرة بين معدل دوران الأصول وعائد الاستثمار؛ لذا يجب على الشركة زيادة معدل دوران الأصول لزيادة عائد الاستثمار.

سادساً: التوصيات وفاق الدراسات المستقبلية:

1/6 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ودلالاتها، فإن الدراسة الحالية توصي بالآتي:

1/1/6 ضرورة إهتمام إدارة شركة التأمين بحسن اختيار وتعيين منتجي وثائق التأمين، مع الاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم ومكافأتهم.

2/1/6 ضرورة إجراء شركة التأمين دراسات أكاديمية وتطبيقية ومرتبطة بحجم نشاط الشركة، بهدف الوصول إلى نقطة الحجم الأمثل للشركة حسب ظروفها الحالية.

معدل فائض النشاط التأميني كمتغير وسيط في علاقة بعض المتغيرات المالية والتنظيمية بعائد الإستثمار
بشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال د. عبد الحكيم عبد السميع رمضان على د. إبراهيم معزوز فهمي

3/1/6 ضرورة اهتمام شركات التأمين بدراسة ظاهرة الإلغاء والوقوف على أسبابها الحقيقية، للحد منها ومحاولة القضاء عليها بقدر الامكان.

4/1/6 ضرورة اهتمام شركات التأمين بعمولات وتكاليف الإنتاج وخفضها إلى الحد المناسب وفقاً لظروف كل شركة.

5/1/6 ضرورة الاهتمام بتحليل بنود المصروفات العمومية والإدارية؛ بهدف رفع الكفاءة لبنود المصروفات؛ وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على عوائد الإستثمار بشركة التأمين.

6/1/6 ضرورة اهتمام شركات التأمين بتخصيص وتوجيه قنوات الإستثمار، لتحسين عائد إستثمار أموال الشركة، وخاصة الإستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق.

7/1/6 العمل على رفع معدل دوران أصول شركة التأمين، مع الحفاظ على سلامة سياسة الإكتتاب بالشركة وحسن اختيار وقبول الأخطار.

8/1/6 اهتمام شركة التأمين بسياسة الإكتتاب وفحص وقبول الإكتتاب؛ لتحسين النتائج الفنية وزيادة الفائض التأميني؛ لدوره بصورة مباشرة وطرديّة على عائد الإستثمار بالشركة.

9/1/6 ضرورة اهتمام شركة التأمين بالبنود المكونة للفائض التأميني ودراسة وتحليل هذه البنود بالتفصيل لزيادة عائد الإستثمار.

2/6 آفاق الدراسات المستقبلية

1/2/6 دراسة ظاهرة الإلغاء لوثائق التأمين على الحياة وعلاقتها بالمواصفات الواجب توافرها في منتج وثائق التأمين بالتطبيق على السوق المصري للتأمين.

2/2/6 دراسة تحليلية لبنود المصروفات العمومية والادارية بشركات التأمين على الحياة.

3/2/6 دراسة محددات الحجم الامثل لشركة التأمين على الحياة في ظل الظروف المعاصرة.

سابعاً: المراجع:

1 / 7 المراجع باللغة العربية:

اسماعيل، عماد عبدالجليل علي (2012)، مدى نجاح الاندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودية، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

الإتحاد المصري للتأمين، نشرة الإتحاد المصري للتأمين، تأثير إدارة الموارد البشرية في ربحية الشركة، عدد أسبوعي رقم 104، مصر.

البرق، عباس، وآخرون (دون سنة نشر)، دليل المبتدئين في استخدام التحليل الاحصائي باستخدام برنامج أموس، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.



المسعودي، عامر رشيد، إبراهيم، ارشد فؤاد (2016)، تحليل مؤشرات النشاط والربحية: دراسة مقارنة بين شركتي التأمين الوطنية والعراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 36، الفصل الثالث، العراق.

المومني، عامر عبدالووالي عقلة (2016)، "العوامل المؤثرة على العائد على الاستثمار في شركات التأمين الأردنية خلال الفترة من 2003-2011"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم التمويل والمصارف.

الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي 2018 / 2019، مصر.

سالم، أحمد سالم حسين (2008)، العوامل المؤثرة علي أداء محفظة استثمارات شركات التأمين المصرية دراسة تطبيقية رسالة ماجستير، جامعة عين شمس التجارة إدارة الأعمال. طه، طارق (2015)، دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات في وثائق التأمين المختلط مع الإشتراك في الأرباح بالتطبيق على السوق المصري مجلة التجارة و التمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، ديسمبر 2015، مصر.

ماء البار، نور أسامة (2014)، أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين: دراسة تجريبية على شركات التأمين في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، سوريا.

ماضي، محمد، (2004)، محددات العائد على الاستثمار لشركات التأمين المصرية (نموذج كمي)، المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين"، جامعة الأهر، العدد 29، مصر.

محمد، أحمد محمد فرحات، السهلاوي، خالد عبدالعزيز (2017)، استخدام أسلوب التحليل العامل في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 2، ص 8-22.

مرزة، محمود فاضل، البلداوي، علاء عبد الكريم (2017)، الإلغاءات في وثائق التأمين على الحياة وأثرها في الملاءة المالية لشركات التأمين "بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر العدد 40 الفصل الثالث، ص 101-128.

2 / 7 المراجع باللغة الإنجليزية:

- Barbara G. Tabachnick & Linda S. Fidell,(1996) Using Multivariate Statistics, Third Edition, HarperCollins College Publishers, USA.
- Charumathi. B., (2012). "On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study" Proceedings of the World Congress on Engineering Vol I.WCE, London, U.K.
- Hifza Malik.(2011). "Determinants Of Insurance Companies Profitability :An Analysis Of Insurance Sector Of Pakistan" Academic Research International , Volume 1, Issue 3.
- Jackson, Jeffrey L. , Dezee, Kent. , Douglas, Kevin. & Shimeall, William (2005) ." Introduction to Structural Equation Modeling : Path Analysis" , SGIM Precourse PA08
- Neil H. Timm, Applied Multivariate Analysis, Springer-Verlag, New York, USA, 2002
- Vasconcelos, Ana, Almeida, Renan & Nober, Flavio (1998). "The Path Analysis Approach for the Multivariate Analysis of Infant Mortality Data", Elsevier Science Inc. Ann Epidemiol , Vol. 8 , No. 4, pp. 262-271.

ملحق الدراسة
البيانات المستخدمة في الدراسة

معدل الاستثمار **	معدل فائض النشاط التأميني **	معدل دوران الأصول **	صافي الدخل استثمارات مخصصة	المصروفات العمومية والادارية	العمولات وتكاليف الانتاج	التعويضات المباشرة	معدلات إلغاء وثائق التأمين	حجم الشركة (الاقساط المباشرة)	عدد منتجي وثائق التأمين (*)	اسم الشركة
%	%	%	بالالف جنيهه	بالالف جنيهه	بالالف جنيهه	بالالف جنيهه	%	بالالف جنيهه		
12.35	20.00	12.68	2488823	494210	899442	3,178,235	4.67	4,403,427	5758	مصر لتأمينات الحياة
11.01	21.69	26.27	166318	229391	240060	1,608,442	5.94	2,854,613	568	متلايف لتأمينات الحياة
9.51	11.82	8.32	26159	177622	316428	977,196	1.96	2,000,233	279	اكسا لتأمينات الحياة - مصر
9.08	17.79	16.83	784342	144081	605398	1,375,872	3.26	3,120,291	1699	اليانز لتأمينات الحياة - مصر
12.53	48.75	8.08	25427	36755	50574	92,902	3.65	671,582	293	الأهلي لتأمينات الحياة QNB
15.3	8.19	34.27	49717	61040	71298	179,195	17.63	252,453	75	تنشب لتأمينات الحياة - مصر
13.49	9.84	36.65	25119	36929	137777	322,917	9.22	657,969	120	المصرية للتأمين التكافلي - الحياة
15.25	8.23	26.95	12927	18450	17409	10,835	17.88	61,667	42	أروب للتأمين على الحياة - مصر
9.93	4.40	49.39	3138	0	3458	92,011	8.75	206,898	109	اللبنانية السويسرية تكافل - مصر
14.38	31.33	3.40	1998	0	4770	32,392	3.33	42,293	6	طوكيو مارين فاملي تكافل
15.1	12.16	36.11	158324	46877	121094	263,057	10.31	603,920	702	قناة السويس لتأمينات - الحياة
16.79	22.04	15.34	149443	22837	31036	133,353	9.7	216,429	152	الدلتا لتأمينات - الحياة
21.3	88.55	9.42	143352	31897	7044	73,184	2.83	106,105	9	المهندس لتأمينات - الحياة
14.12	-17.11	46.18	6763	0	0	11,920	1.31	106,799	170	المصرية الاماراتية لتأمينات - الحياة
0	-97.55	2.16	0	1255	438	147	11.78	3,155	0	ثروة لتأمينات - الحياة

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين في مصر، 2019.

(*) بيانات غير منشور

** قيم محسوبة